الأمم المتحدة

PBC/11/AS/SR.1/Add.1

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
21 July 2017
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام

الدورة العادية عشرة

الدورة السنوية لعام ٢٠١٧

محضر موجز للجزء الثاني* من الجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٧:٠٠

الرئيس: السيد تشو تاي – يول ..... (جمهورية كوريا)

المحتويات

اختتام الدورة

ملاحظات رئيس الجمعية العامة

البيان الختامي للدورة السنوية

* يصدر المحضر الموجز للجزء الأول من الجلسة، المعقودة يوم الجمعة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠ في الوثيقة PBC/11/AS/SR.1.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

17-11076 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

استؤنفت الجلسة الساعة ١٧:١٠.

اختتام الدورة

ملاحظات رئيس الجمعية العامة

١ - **السيد تومبسون** (نيوزيلندا)، رئيس الجمعية العامة: قال إن التركيز في الدورة السنوية لعام ٢٠١٧ على الشراكات من أجل تمويل السلام يأتي في وقت مناسب جدا. وقد أحدث اتخاذ الجمعية العامة ومجلس الأمن في عام ٢٠١٦ قرارين متوازيين بشأن استعراض هيكل بناء السلام (A/RES/70/262 و S/RES/2282 (2016)) تحولا هاما في طريقة تعامل الأمم المتحدة مع مسألة السلام والأمن، من خلال الإقرار بأنه يمكن تجنب ما يترتب على النزاعات من كلفة بشرية ومالية هائلة، وذلك بالاستثمار في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. غير أنه يتضح أكثر فأكثر أن النماذج الجديدة والمبتكرة للتمويل المستدام أمر مطلوب إذا ما أريد للمجتمع الدولي أن يحقق الحفاظ على السلام.

٢ - وأردف قائلا إنه، في وقت سابق من عام ٢٠١٧، عقد المختبر الرفيع المستوى للتمويل دعما لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهو الحدث الذي جمع شركاء رئيسيين من شتى الحكومات ومن مجموعة البنك الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص لمناقشة السبل الكفيلة بتعبئة الموارد الهائلة اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل. وكان الاستنتاج الرئيسي هو أن التمويل اللازم لتمويل هذه الأهداف موجود بالفعل، ولكن يجب إيجاد الحوافز المناسبة لإعادة توجيه الاستثمارات وفقا لذلك.

٣ - وقال إن هذا الاستنتاج له صلة مباشرة بالمناقشات المتعلقة بتأمين التمويل المستدام للسلام. والحفاظ على السلام، من حيث طبيعته نفسها، مسؤولية مشتركة تشمل الحكومات الوطنية، والأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، والمنظمات الشعبية. ولذلك ينبغي استكشاف جميع الخيارات المتاحة لإطلاق التدفقات المالية وزيادة الاستثمارات في استدامة أنشطة السلام، ولإقامة شراكات استراتيجية شاملة تكفل اتباع نهج متكامل ومتسق لبناء السلام في الميدان.

٤ - واستطرد قائلا إن لجنة بناء السلام تضطلع بدور مهم جدا من خلال توفير منتدى للشراكات يجمع جميع الأطراف الفاعلة ابتغاء تسهيل الحوار؛ ومناقشة الخبرات المكتسبة على المستويين الوطني والإقليمي؛ وتقريب وجهات النظر بشأن المصالح والأهداف المشتركة؛ وتيسير طلبات الحصول على الدعم الدولي؛ واستكشاف الفرص المتاحة لتوسيع نطاق الشراكات الاستراتيجية. ومن المبادرات التي اتخذتها مؤخرا لجنة بناء السلام لتعزيز دورها التنسيقي استعراضها أساليب عملها، بغية التمكن من النظر في احتياجات بناء السلام للبلدان غير المدرجة رسميا في جدول أعمال اللجنة، وكذلك عملها القطري التعاوني مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وقد عملت اللجنة أيضا على تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، وأنشأت جهات تنسيق جديدة بشأن المسائل المواضيعية الرئيسية.

٥ - واستدرك يقول إنه ينبغي للجنة أن تبذل المزيد من الجهود لتعميق وتوسيع الشراكات الاستراتيجية من أجل الحفاظ على السلام. ويمكن أن تشمل تلك الجهود إشراك شركاء وخبراء جدد لدعم تمويل بناء السلام بطرق مبتكرة من قبيل المساعدة على زيادة تعبئة الموارد المحلية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية والقطاع الخاص على الصعيد الإقليمي من أجل الحفاظ على السلام. ومن شأن هذه الجهود أن تزيد التكامل والاتساق بين الشركاء الرئيسيين وأن تساعد على الأرجح في الحصول على التمويل من المؤسسات المالية الدولية ومن المساعدة الإنمائية الرسمية.

٦ - وقال أيضا إن الطلب على أعمال لجنة بناء السلام ما زال يزداد كل سنة، على الرغم من استمرار النقص في التمويل. ولئن كان من الممكن إيجاد مصادر جديدة للتمويل، فما زالت ثمة حاجة إلى توفير جميع الدول الأعضاء والجهات المانحة التمويل الكافي والقابل للتنبؤ به للحفاظ على السلام من أجل اعتماد نهج أطول أجلا في جهود بناء السلام. وزاد قوله إنه قد آن الأوان لكي تنظر الجمعية العامة في سبل توسيع نطاق الدعم المقدم لجهود بناء السلام من خلال نماذج جديدة ومبتكرة للتمويل المستدام. وحث جميع الشركاء على مضاعفة جهودهم الرامية إلى الحفاظ على السلام في جميع أنحاء العالم.

البيان الختامي للدورة السنوية

٧ - **الرئيس**: قال إنه وفقا لموضوع الدورة، وهو ''إقامة الشراكات لتمويل السلام''، فقد أحرز تقدم في إقامة شراكات أقوى مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال التمويل. وقال إن البنك الدولي واللجنة، على وجه الخصوص، قد اعتمدا بيانا مشتركا بشأن إجراء حوار سنوي لتعزيز الشراكة في بناء السلام والحفاظ على

السلام، وأعرب عن أمله في أن يسهم ذلك في تجاوز التصرف بشكل منعزل وفي التشجيع على زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والبنك الدولي. وأُجريت أيضا مناقشتان مفيدتان جدا مع خبراء من الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك المؤسسات المالية الإقليمية والدولية والمجتمع المدني والحكومات. وقد غطت المناقشة الأولى الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في كفالة التمويل المستدام وذي الجودة العالية والطويل الأجل، بينما تناولت المناقشة الثانية سبل تعزيز تعاون الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين على تعبئة الموارد بفعالية.

٨ - وأضاف قائلا إنه قد تم اكتساب فهم متعمق للآليات التي تستخدمها الأمم المتحدة والبنك الدولي من أجل وضع نهج أكثر تركيزا على منع نشوب النزاعات، وأعرب عن ارتياحه لما جرى تبادله من أفكار. وقال إنه، ببساطة، ليس من الممكن الاستمرار في إنفاق المليارات على التصدي للأزمات مع إنفاق القليل جدا من الأموال على منع وقوعها. ويتطلب ذلك المنع تعاونا أوثق بكثير بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، استنادا إلى أوجه التكامل بينهما. ومن شأن برنامج البنك الدولي العالمي لمواجهة الأزمات وبرنامج الأمين العام لمنع نشوب النزاعات، على سبيل المثال، أن يحفزا تمويل منع نشوب النزاعات والاتساق على نطاق المنظومة. ويوجد العديد من الأدوات والآليات المالية المختلفة إلى جانب المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك التحويلات المالية والمؤسسات المالية المحلية. وقد أثار مصرف التنمية الأفريقي، إلى جانب المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، مسألة الحاجة إلى استثمار طويل الأجل وإلى التنويع المالي الابتكاري، وضرورة تحويل مناقشة السياسات إلى إجراءات على أرض الواقع. ومن شأن هذه التدابير أن تزيد من أثر عمليات بناء السلام دون أن تترتب عليها آثار مالية كبيرة. وقال إن الدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة في التنمية والحفاظ على السلام قد كان موضوعا متكررا في المناقشات وما زال يمثل أولوية، في حين أن تسخير بناء القدرات لأغراض منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام ليست مسؤولية تقع على كيان واحد دون غيره، وبالتالي فهو يتوقف على الشراكة. وقال إنه يتطلع إلى تنفيذ إطار شراكة الأمم المتحدة والبنك الدولي المتعلق بالحالات المتضررة من الأزمات وإلى التحول من التمويل إلى التمويل مع الشراكة. واسترسل يقول إن بناء السلام والحفاظ على السلام ليسا عملية مجزأة؛ بل إن الأمر يقتضي اتباع نهج شامل متكامل.

٩ - وقال إنه، في ظل بيئة تتسم بركود المساعدة الإنمائية الرسمية أو تراجعها، يلزم إيجاد حلول مبتكرة وشراكات معززة للحصول على موارد مالية إضافية ابتغاء الحفاظ على السلام. ويمكن، بل يجب، استخدام الموارد المتاحة حاليا على نحو أفضل، بيد أن إتاحة المزيد من الاستثمار قد يمنع نشوب النزاعات، ويتيح تدفقات مالية جديدة، ويوفر على صناديق مواجهة الأزمات المليارات من الدولارات، ويضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٠ - وقال إنه أكثر تفاؤلا بشأن مستقبل مجتمع بناء السلام، بالنظر إلى الالتزام المتجدد الذي يبديه جميع أصحاب المصلحة والشركاء بإقامة شراكات أقوى لتمويل السلام، وبالنظر إلى اعترافهم بدور اللجنة وأهميتها. وقال إنه، بصفته رئيسا، ملتزم التزاما راسخا باستخدام القدرة التنظيمية للجنة بأقصى قدر ممكن من الفعالية لمساعدة المجتمع الدولي على تعبئة الموارد المالية واستخدامها بطريقة أكثر اتساقا وتكاملا، مما يعزز الصلة بين السلام والتنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧:٢٠.